

إطار تقييم جودة البيانات، يوليو 2003



صندوق النقد الدولي
إدارة الإحصاءات

إطار تقييم جودة البيانات
لأغراض مؤشر أسعار المستهلكين

Data Quality Assessment Framework (DQAF)
for the
Consumer Price Index

مسؤول الاتصال في صندوق النقد الدولي بشأن هذا الإطار:

قسم القطاع الحقيقي

صندوق النقد الدولي

700 19th Street N. W.

Washington, D.C. 20431

فاكس: (202) 623-6028

بريد إلكتروني: realsta@imf.org

الصفحة	المحتويات
ج	مقدمة
ج	ألف- الغرض من الإطار
ج	باء- هيكل الإطار
د	جيم- محتوى الإطار
1	صفر- الشروط الأساسية للجودة
1	صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية
4	صفر-2 الموارد
6	صفر-3 الصلة
7	صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة
9	-1 ضمانات الموضوعية
9	1-1 الكفاءة المهنية
11	2-1 الشفافية
13	3-1 المعايير الأخلاقية
14	-2 سلامة المنهجية
14	1-2 المفاهيم والتعاريف
15	2-2 النطاق
17	3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي
18	4-2 أساس القيد
19	-3 الدقة والموثوقية
19	1-3 البيانات المصدرية
23	2-3 تقييم البيانات المصدرية
24	3-3 الأساليب الإحصائية
26	4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها
27	5-3 دراسة التعديلات
28	-4 المنفعة
28	1-4 الدورية والحدثة
29	2-4 الاتساق
30	3-4 سياسة وممارسات التعديل
32	-5 سهولة الاطلاع
32	1-5 سهولة الاطلاع على البيانات
34	2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية
35	3-5 تقديم المساعدة للمستخدمين
و	إطار الهيكل المتدرج لإطار تقييم جودة البيانات

إطار تقييم جودة البيانات لأغراض مؤشر أسعار المستهلكين

مقدمة

ألف- الغرض من الإطار

أهم أغراض هذا الإطار هو تقديم هيكل مرن لتقييم إحصاءات مؤشر أسعار المستهلكين (التي يشار إليها في الإطار بالإحصاءات أو المؤشر) تقييماً كيفياً.

ويمكن استخدام هذا الإطار في سياقات مختلفة، منها:

- المراجعات التي تجرى في سياق أعمال الصندوق القطرية، مثل وحدة البيانات النموذجية لتقارير صندوق النقد الدولي المعنية بمراعاة المعايير والمواثيق (ROSCs) والمساعدة الفنية والرقابة؛
- التقييمات الذاتية التي تجريها المكاتب الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية وغيرها من الأجهزة المنتجة للبيانات؛
- التقييمات التي تجريها فئات أخرى من مستخدمي البيانات، من أمثال الأطراف المشاركة في السوق المالية.

باء- هيكل الإطار

يقدم إطار تقييم جودة البيانات تغطية شاملة لمختلف جوانب جودة جمع البيانات ومعالجتها ونشرها. ويأخذ الإطار من حيث تنظيمه شكل هيكل متدرج ينطلق من التفاصيل المجردة/العامّة إلى التفاصيل الملموسة/المحددة.

ويغطي المستوى الأول الشروط الأساسية للجودة وأبعادها الخمسة: ضمانات الموضوعية، وسلامة المنهجية، والدقة والموثوقية، والمنفعة، وسهولة الاطلاع. ويتفرع كل واحد من هذه الشروط الأساسية والأبعاد الخمسة إلى عناصر (مستوى الرقمين) ومؤشرات (مستوى الثلاثة أرقام).¹

وفي المستوى التالي، يجري تناول القضايا المحورية التي تختص بإعداد مؤشر أسعار المستهلكين. وتحت كل قضية محورية، ترد نقاط أساسية تعرف جوانب الجودة التي قد ينظر فيها عند تناول القضايا المحورية. والقصد من النقاط الأساسية أن تكون إرشادية وليست مستفيضة.

ويقدم الإطار "ألف" صورة للهيكل المتدرج المستخدم في هذا الإطار.

جيم- محتوى الإطار

يرد أدناه وصف للعناصر والمؤشرات ضمن الأبعاد الخاصة بكل منها.

صفر- الشروط الأساسية للجودة: على الرغم من أن هذه الشروط ليست في ذاتها بُعداً من أبعاد الجودة، فإن هذه المجموعة من "مؤشرات الجودة" تنطوي على عناصر ومؤشرات لها دور بالغ الأهمية كشروط أساسية – أو شروط مؤسسية مسبقة – لجودة الإحصاءات. ويلاحظ أن التركيز يكون على الجهاز ذاته، كأن يكون أحد مكاتب الإحصاءات الوطنية أو البنوك المركزية أو الوزارات/الدوائر. وتغطي هذه الشروط الأساسية العناصر التالية:

- صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية
- صفر-2 الموارد المتاحة للبرنامج الإحصائي
- صفر-3 الصلة
- صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة

1- ضمانات الموضوعية: يتعلق هذا البعد بالتقيد بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات وإعدادها ونشرها. ويتضمن هذا البعد الترتيبات المؤسسية التي تضمن الكفاءة المهنية في مجال السياسات والممارسات الإحصائية، والشفافية، والمعايير الأخلاقية. والعناصر الثلاثة لهذا البعد من أبعاد الجودة هي كما يلي:

- 1-1 الكفاءة المهنية
- 2-1 الشفافية
- 3-1 المعايير الأخلاقية

2- سلامة المنهجية: يغطي هذا البعد الفكرة «عكسه» بـ الأساس المنهجي لإنتاج الإحصاءات يتعين أن يكون سليماً، وأن هذا يمكن تحقيقه باتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً. ويختص هذا البعد بالضرورة بمجموعات بيانات محددة، مما يعكس وجود منهجيات تختلف باختلاف مجموعات البيانات. وينطوي هذا البعد على أربعة عناصر كما يلي:

- 1-2 المفاهيم والتعاريف
- 2-2 النطاق
- 3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي
- 4-2 أساس القيد

¹ تشبع المستويات الثلاثة الأولى في الأطر الأخرى لتقييم جودة البيانات التي وضعت لتقييم مجموعات البيانات. وقد استخدم هذا التصميم لكي يضمن التقييم الموحد والمنهجي لجميع مجموعات البيانات. وقد تم حتى الآن إعداد أطر إحصاءات الحسابات القومية، ومؤشر أسعار المستهلكين، ومؤشر أسعار المنتجين، وإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية، وإحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات فقر الدخل.

3- الدقة والموثوقية: يغطي هذا البعد الفكرة القائلة بأن المخرجات الإحصائية تصور بالقدر الكافي واقع الاقتصاد المعني. ويختص هذا البعد أيضا ببيانات محددة، مما يعكس المصادر المستخدمة ومعالجتها. وتغطي العناصر الخمسة لهذا البعد ما يلي:

- 1-3 البيانات المصدرية
- 2-3 تقييم البيانات المصدرية
- 3-3 الأساليب الإحصائية
- 4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها
- 5-3 دراسة التعديلات

4- المنفعة: يتصل هذا البعد بضرورة نشر الإحصاءات بوتيرة دورية ملائمة في الوقت المناسب، وكذلك اتساق البيانات داخل كل مجموعة بيانات ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى واتباع سياسة المراجعة الدورية. والعناصر الثلاثة لهذا البعد هي كما يلي:

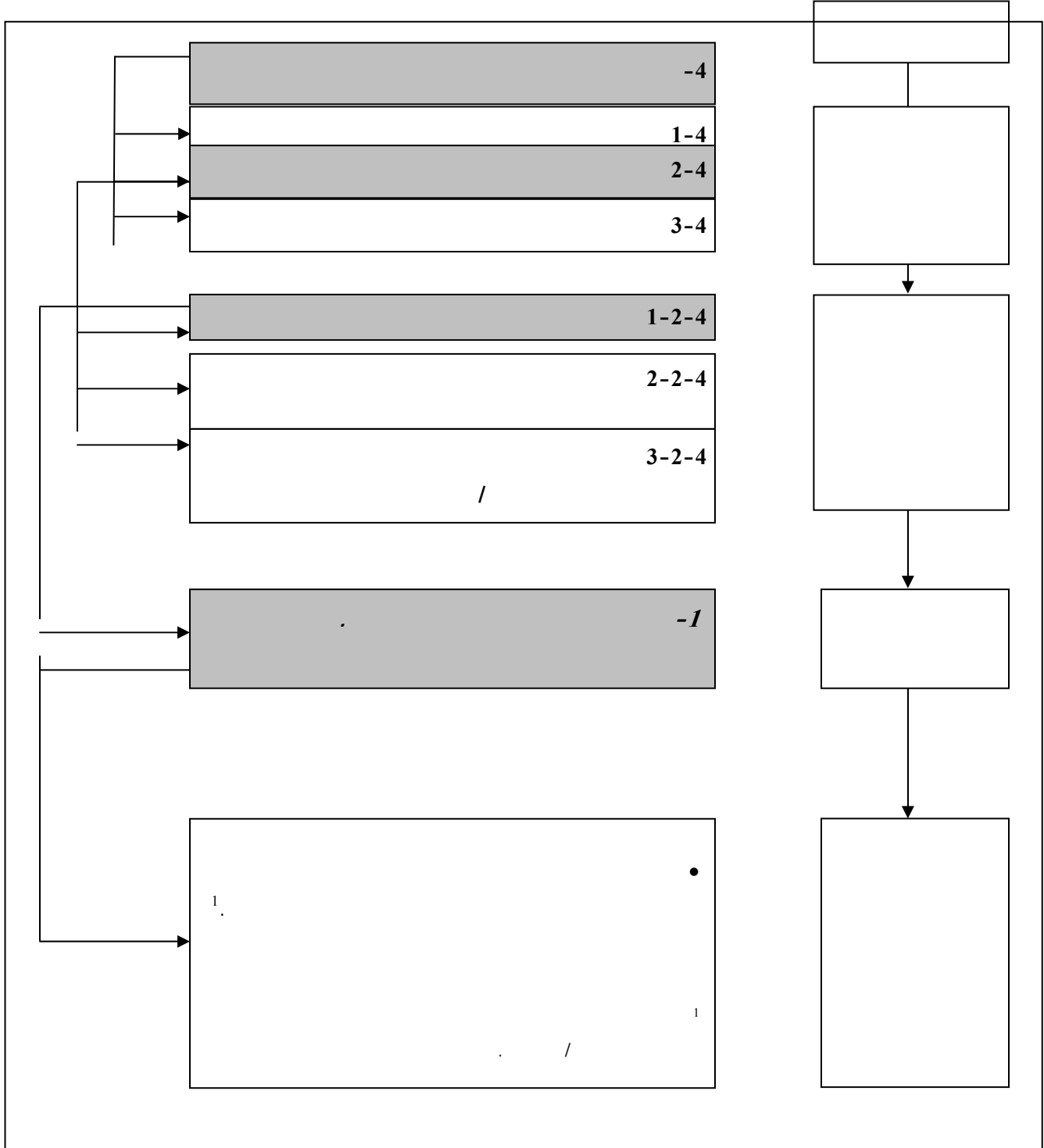
- 1-4 الدورية والحدثة
- 2-4 الاتساق
- 3-4 سياسة وممارسات التعديل

5- سهولة الاطلاع: يتصل هذا البعد بضرورة عرض البيانات والبيانات الوصفية بطريقة واضحة ومفهومة وعلى أساس سهولة توافرها وحيادها، وأن تكون البيانات الوصفية حديثة وذات صلة، وكذلك إتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة. ولهذا البعد ثلاثة عناصر هي كما يلي:

- 1-5 سهولة الاطلاع على البيانات
- 2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية
- 3-5 تقديم المساعدة للمستخدمين

الإطار ألف: الهيكل متدرج المستويات لإطار تقييم جودة البيانات لأغراض مؤشر أسعار المستهلكين، يوليو 2003: مثال

يوضح الشكل أدناه، باستخدام المنفعة كمثال على أحد أبعاد الجودة، كيفية تحديد الإطار لثلاثة عناصر تدل على الجودة. وضمن عنصر الاتساق، وهو أحد تلك العناصر، يحدد الإطار بعد ذلك ثلاثة مؤشرات. وعلى وجه التحديد، فإن القضايا المحورية لكل مؤشر تتم معالجتها من خلال نقاط أساسية قد ينظر فيها عند تحديد الجودة.



صفر- الشروط الأساسية للجودة

صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية

- وجود بيئة داعمة للإحصاءات.

صفر-1-1 التحديد الواضح لمسؤولية جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

1- النص الواضح على المسؤولية الأساسية عن جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

- وجود قانون مثل القانون الإحصائي أو أي نص رسمي آخر (مثل بروتوكول فيما بين الأجهزة أو مرسوم تنفيذي أو تشريع فوق القومي) يسند إلى جهاز واحد (أجهزة) المسؤولية الأساسية وكذلك السلطات المتعلقة بإعداد الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.
- اتساق ترتيبات العمل مع هذا التكليف بالمسؤولية.
- وجود ترتيبات لتشجيع اتساق الطرق والنتائج إذا كان هناك أكثر من جهاز منتج للبيانات يشترك في إنتاج أجزاء من الإحصاءات.
- النجاح في حل أو تسوية مسألة أوجه التعارض أو أوجه التعارض المحتملة بين السلطة القانونية التي يستند إليها إنتاج الإحصاءات من جانب والقوانين أو النصوص الأخرى (مثل قانون الاطلاع على المعلومات أو قوانين السرية المصرفية) من جانب آخر بدون إعاقة إنتاج البيانات بشكل مؤثر.

صفر-1-2 كفاية تبادل البيانات والتنسيق بين الأجهزة المنتجة لها.

- 1- وجود ترتيبات أو إجراءات لتيسير تبادل البيانات والتنسيق بين الجهاز (الأجهزة) المسند إليه (إيها) المسؤولية الأساسية لإعداد الإحصاءات وغيره من الأجهزة المنتجة للبيانات.
- وجود إجراءات لتحقيق تدفق البيانات المصدرية (البيانات الإدارية وبيانات المسوح أيضا على سبيل المثال) تدفقا فعالا في الوقت المناسب إلى الجهاز (الأجهزة) المنتجة للبيانات.
- الحفاظ على التواصل مع الأجهزة الأخرى المنتجة للبيانات (مثلا من خلال اجتماعات وحلقات تطبيقية دورية) لتعزيز الفهم السليم لشروط البيانات، وتقادي ازدواج الجهود ومراعاة عبء الإبلاغ بالبيانات (مثلا من خلال مناقشة التغيرات التي تطرأ على العمليات الإدارية قبل أن تقع).

صفر-1-3 سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وقصر استخدامها على الأغراض الإحصائية.

1- ضمان الحفاظ على سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وإعلان هذا الضمان على نطاق واسع.

- وجود قانون أو نص رسمي آخر ينص على أن معاملة البيانات الفردية بسرية وعدم جواز الإفصاح عنها أو استخدامها لغير الأغراض الإحصائية إلا إذا كانت هناك موافقة كتابية على الإفصاح.

- إبلاغ الجهات المبلغة بالبيانات، في حالة المسوح والاستفسارات الإحصائية الأخرى، بحقوقها وواجباتها فيما يتعلق بتقديم المعلومات وبأن البيانات التي تقوم بإبلاغها سوف تستخدم بغرض إنتاج الإحصاءات.

2- وجود إجراءات لمنع الإفصاح عن بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ

- وجود قواعد ولوائح تنظيمية لمنع الإفصاح تتضمن توقيع جزاءات على العاملين الذين يفصحون عن البيانات السرية.
- قصر الاطلاع على البيانات الفردية على العاملين الذين يحتاجون تلك المعلومات لأداء مهامهم الإحصائية.
- استخدام قواعد خاصة لتجميع البيانات لتفادي الإفصاح عن المتبقي عند نشر مجملات المسح أو أي بيانات سرية أخرى.
- قيام العاملين بمراجعة جميع البيانات المعدة لكشف أي احتمال إفصاح غير مباشر عن بيانات فردية وتصميم الجداول والمخرجات بطريقة تمنع الإفصاح عن تلك البيانات.
- حماية سرية البيانات الفردية (على سبيل المثال من خلال جعل كل السجلات غفلا من الأسماء أو التأكد من أن الاطلاع على البيانات تحكمه نصوص السرية) حيثما تكون سجلات الوحدات متاحة للاطلاع عليها (للأغراض البحثية مثلا).
- الحفاظ على سرية البيانات بالطريقة المناسبة أثناء التخزين وأثناء عملية إعدام السجلات.
- اتخاذ خطوات لتأمين مقار الأجهزة المنتجة للبيانات وشبكات الحاسب الآلي لديها لمنع الاطلاع على البيانات الفردية بدون تصريح.

صفر-1-4 ضمان الإبلاغ الإحصائي من خلال التفويض القانوني و/أو التدابير التي تشجع الاستجابة عند طلب البيانات.

- 1- وجود قانون أو نص رسمي آخر يقضي بالإبلاغ بالمعلومات اللازمة لإعداد الإحصاءات.
- تخويل الجهاز المنتج للبيانات السلطة القانونية لجمع البيانات المطلوبة لإعداد الإحصاءات.
- اتساق أنشطة جمع البيانات مع السلطة القانونية.
- فعالية الجزاءات التي تفرض لعدم الامتثال (بما في ذلك عدم دقة الإبلاغ) كأداة ردع، إذا كان الإبلاغ بالبيانات إجباريا، حتى إن لم تكن هناك حاجة للجوء إلى تلك الأحكام إلا نادرا.
- 2- وجود آليات أخرى للنص على الإبلاغ الملائم بالبيانات لإعداد الإحصاءات.

- نظر الأجهزة المنتجة للبيانات بعناية في عبء الإبلاغ (مثل الاجتهاد في اتباع وسائل بديلة للحصول على البيانات، ووضع الأسئلة بما يوافق مصطلحات الجهات القائمة بالإبلاغ ونظم إمساك السجلات لديها،

وتوخي العناية في تصميم المسوح الجديدة، والمتابعة الدقيقة لعبء الإبلاغ، والتقييم الدوري للمسوح (الحالية).

- قيام الأجهزة المنتجة للبيانات بتقديم المساعدة إلى الجهات المبلغة في استكمال النماذج وتقديمها (مثل إتاحة نقطة اتصال).
- سعي الجهاز المنتج للبيانات إلى ضمان تحقيق التعاون بخلق سمعة طيبة (مثلا عن طريق تسجيل شكاوى الجهات المبلغة ومعالجتها، وتحديد الغرض من جمع البيانات، والتعريف بالإجراءات المتخذة لتخفيف عبء الإبلاغ، وتعزيز الوعي بأهمية الإحصاءات ذات الجودة العالية، وتوفير البيانات للجهات المبلغة عند الطلب).

صفر-2 الموارد

-تناسب الموارد مع احتياجات البرامج الإحصائية.

صفر-2-1 تناسب الموارد البشرية والتسهيلات والموارد الحاسوبية والتمويل مع متطلبات البرامج الإحصائية.

1- كفاية الموارد البشرية المتاحة لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- كفاية عدد العاملين بشكل عام للقيام بالمهام المطلوبة.
- ملائمة مؤهلات العاملين للقيام بالمهام المطلوبة مع الحفاظ على مهاراتهم وتطويرها للقيام بتلك المهام.
- الاحتفاظ بمجموعة أساسية من العاملين الحاصلين على التدريب الكافي والحفاظ على معدل دوران معقول للعاملين.
- ملائمة مستويات الأجور لطبيعة العمل وتمتعها بميزة تنافسية في ظل ظروف الإدارة العامة في البلد المعني.

2- كفاية الموارد الحاسوبية المتاحة لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- تخصيص موارد كافية وبذل أقصى جهد بشكل عام لتحقيق استفادة كاملة من إمكانات التكنولوجيا الحاسوبية الفعالة لإعداد السلاسل الإحصائية ونشرها.
- فعالية مجموعات برامج الكمبيوتر المستخدمة في إعداد السلاسل الإحصائية وتحليلها، وتحديث مجموعات البرامج تلك دوريا وتطويرها بشكل جيد للقيام بالمهام القائمة والمستجدة.
- توزيع الأجهزة بالشكل الملائم لتيسير كفاءة جمع البيانات ومعالجتها وإدارة قواعد البيانات.
- توفير الحماية الملائمة لأجهزة الحاسب الآلي، بسبل من بينها تقديم نظم دعم بديلة للطوارئ لاسترداد السلاسل والتحديثات الإحصائية في حالات الكوارث الطبيعية والحوادث وغيرها من الأحداث غير المعتادة.

3- كفاية التسهيلات المادية والموارد الأخرى للقيام بالمهام المطلوبة.

- توفير تجهيزات ملائمة للعمل في مباني المكاتب (مثل الإضاءة والتدفئة والتبريد).
- ملائمة الأثاث والمعدات المكتبية (مثل المكاتب والمقاعد وخزانات حفظ الملفات والهواتف والمعدات المرتبطة بها) للقيام بالمهام المطلوبة.
- ملائمة ترتيبات النقل (المخصصة لجمع البيانات على سبيل المثال).

4- كفاية التمويل المخصص لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- التأكد بقدر معقول من توافر التمويل للاحتياجات المحددة للبرنامج الإحصائي.
- توفير معلومات واضحة من خلال ممارسات وضع الميزانية للسلطات التي تقوم بالتمويل (مثلا عند مراجعة أولويات التحسينات أو الاستقطاعات أو الزيادة في عناصر معينة في البرامج).
- قابلية الأفق الزمني للتمويل للتخطيط لعمليات التطوير الإحصائي (مثل امتداده على فترة من سنتين إلى ثلاث سنوات).

صفر-2-2 تطبيق مقاييس تكفل كفاءة استخدام الموارد

1- ضمان الإدارة لكفاءة استخدام الموارد.

- إجراء مراجعات دورية لأداء العاملين.
- السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة من خلال المراجعات الدورية لإجراءات عمل مثل السعي لتحقيق مردودية التكاليف في تصميم المسوح قياسا إلى الأهداف، وتشجيع اتساق المفاهيم والتصنيف وغيره من المنهجيات المستخدمة في مجموعات البيانات.
- سعي الأجهزة المنتجة للبيانات إلى الاستفادة عند الضرورة من مساعدة الخبراء الخارجيين لتقييم المنهجيات الإحصائية ونظم إعداد الإحصاءات.

2- تطبيق ممارسات لتحديد التكلفة ووضع الميزانيات وتوافر معلومات كافية من خلال تلك الممارسات للإدارة لاتخاذ القرارات الملائمة.

- القياس الدوري للموارد المستخدمة في إعداد الإحصاءات (تحديد التكلفة) ومقارنتها بالبرامج الإحصائية الأخرى.
- استخدام إجراءات وضع الميزانية للمساعدة على تخصيص الموارد.

صفر-3 الصلة

- الإحصاءات تغطي المعلومات المهمة عن المجال المعني.

صفر- 3-1 مراقبة صلة الإحصاءات القائمة باحتياجات مستخدمي البيانات ومنفعتها العملية في الوفاء بها.

1- *اتخاذ إجراءات محددة لضمان وفاء الإحصاءات الحالية باحتياجات مستخدمي البيانات.*

- استشارة و/أو إحاطة مستخدمي البيانات علما بجوانب محددة من البيانات الحالية (مثل فائدتها من حيث التفاصيل والدورية والحدثة) من خلال المسوح أو النشرات أو الحلقات الدراسية، مع السعي بجدية للحصول على ردود أفعالهم (مثل توفير عنوان بريد إلكتروني).

2- *وجود آليات لتحديد احتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت.*

- وجود عملية تشاور تتم على نحو منظم ودوري (على سبيل المثال، بين لجنة استشارية أو مجموعات عمل تمثل مستخدمي البيانات) والدوائر/الوزارات المسؤولة عن وضع السياسات وغيرها من مستخدمي البيانات الرئيسيين، بما في ذلك الأكاديميون والصحافة و/أو غيرهم من ممثلي القطاع الخاص، لمراجعة فائدة الإحصاءات الموجودة وتحديد احتياجات البيانات التي تنشأ مع الوقت.
- مشاركة الأجهزة المنتجة للبيانات بصورة منتظمة في الاجتماعات والحلقات الدراسية الإحصائية التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات المهنية (مثل المعهد الإحصائي الدولي (ISI) والرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية (IAOS)).
- قيام الأجهزة المنتجة للبيانات بدراسات للمساعدة على تحديد احتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت.

صفر- 4 عناصر أخرى لإدارة الجودة

- الجودة هي حجر زاوية في العمل الإحصائي.

صفر- 4-1 تطبيق عمليات تضمن التركيز على الجودة

1- *إقرار المنظمة بجميع وحداتها بأن الجودة تبني الثقة، ومن ثم فهي تمثل حجر زاوية في العمل الإحصائي.*

- اهتمام الإدارة بجميع أبعاد جودة البيانات وتشجيعها للاهتمام المشترك بالجودة في جميع وحدات المنظمة (بتركيز بيان التعريف بمهمة الإدارة المعنية على أهمية الجودة وخضوع المديرين للمساءلة عن تحقيقها على سبيل المثال).

- تركيز برامج تدريب العاملين على أهمية الجودة وتوضيح كيفية تحقيقها للعاملين.

- توفير المنظمة لبنية تحتية للجودة بإدراك المفاضلات ووفورات الحجم والعلاقات المتبادلة بين مجموعات البيانات.

- قيام المنظمة بتطبيق عمليات أو أنشطة معترف بها خارجيا تركز على الجودة (مثل إدارة الجودة الشاملة، وشهادة أيزو 9000 (ISO 9000)، ومبادرات الجودة في إطار النظام الإحصائي الأوروبي، والتقييمات المستقلة).

- إتاحة المعلومات للجمهور بشأن التزام المنظمة بالجودة، بما في ذلك معلومات عن المفاضلات التي تؤثر على برنامج العمل الإحصائي.

صفر-4-2 تطبيق عمليات لمراقبة جودة البرنامج الإحصائي.

1- تطبيق إجراءات لتحقيق المراقبة والمراجعة النظامية للجودة.

- تطبيق عمليات المراقبة لاطلاع المديرين على تحقق الجودة في الأنشطة الإحصائية القائمة (على سبيل المثال، معدلات الاستجابة ومعدلات مراجعة البيانات، وتاريخ التعديل، ومدى حداثة التقييمات).
- قدرة الجهات المسؤولة عن إعداد الإحصاءات على الحصول على إرشادات متخصصة بشأن جودة إحصاءاتها واستراتيجيات تحسين إنتاج البيانات.
- إجراء مراجعات دورية لتحديد الخطوات اللازمة للمحافظة على متطلبات الجودة.

صفر-4-3 تطبيق عمليات تتناول اعتبارات الجودة في تخطيط البرنامج الإحصائي.

1- مراعاة مسائل الجودة (بما في ذلك المفاضلات الضمنية والصريحة بين أبعاد الجودة) عند تخطيط البرنامج الإحصائي.

- معالجة مسائل تتعلق بالجودة، كالمسائل التالية، بصراحة وأخذها في الحسبان في عملية تخطيط برنامج العمل:
 - تحسينات الجودة التي يتم تحديدها أثناء المراقبة المستمرة وفي المراجعات الدورية؛
 - ردود الأفعال الواردة من مستخدمي البيانات بشأن معايير الجودة واحتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت؛
 - المفاضلات بين أبعاد الجودة (مثل توافر الموارد، وحسن التوقيت، والدقة/الموثوقية).

1- ضمانات الموضوعية

- الالتزام التام بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

1-1 الكفاءة المهنية

- استرشاد السياسات والممارسات الإحصائية بالمبادئ المهنية.

1-1-1 إنتاج الإحصاءات على أساس من التجرد.

1- توافق شروط أو ظروف إنتاج الإحصاءات مع الاستقلالية المهنية.

- وجود قانون أو نص رسمي آخر يدعم الاستقلالية المهنية عن طريق ما يلي على سبيل المثال:
 - معالجة الحاجة العامة إلى تمتع الأجهزة المنتجة للبيانات بالاستقلالية المهنية (مثل النص بوضوح على الاستقلالية المهنية في الاضطلاع بالوظائف الإحصائية والتسليم بأهمية الاستقلالية المهنية)؛
 - منع تدخل الجهات الأخرى، بما في ذلك الهيئات الحكومية الأخرى، في إعداد و/أو نشر المعلومات الإحصائية؛

- ضمان دعم الاستقلالية المهنية للجهاز الإحصائي من خلال اختيار رئيس الجهاز ومدة ولايته وترتيبات الإبلاغ التي يتبعها (مثل عدم تزامن مدة الولاية عادة مع مدة ولاية الحكومة القائمة؛ وتعيين أو إقصاء رئيس الجهاز من خلال إجراءات تتسم بالشفافية مع التركيز على المؤهلات والأداء المهنيين).

- في حالة عدم وجود أي قانون أو نص رسمي يدعم الاستقلالية الرسمية،
- الإقرار الواضح بأهمية تقاليد أو ثقافات الكفاءة المهنية لموثوقية النتائج الإحصائية (مثل فهم الآخرين، بما في ذلك الهيئات الحكومية الأخرى، لأهمية عدم التدخل)؛
- دعم الاستقلالية المهنية للجهاز الإحصائي من خلال اختيار رئيس الجهاز ومدة ولايته وترتيبات الإبلاغ التي يتبعها.

2- تشجيع الكفاءة المهنية ودعمها بهمة داخل المنظمة.

- استناد التعيين والترقية إلى الاستعداد و/أو الخبرة المناسبة في مجال الإحصاءات (مثل مجال أساليب اختيار العينات أو المجال موضوع البحث).
- توفير التدريب المنهجي (بالاستعانة بالخبراء الداخليين والخارجيين) والتدريب أثناء الخدمة على المنهجية وأساليب إعداد البيانات، بما في ذلك المشاركة في الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والحلقات التدريبية التطبيقية التي ترتبها المنظمات الإقليمية والدولية لإثراء المعرفة بالممارسات الإحصائية وتوفير سهولة الاطلاع على الدراسات المتخصصة.
- وجود عمليات وأنشطة في مكان العمل تشجع ثقافة الكفاءة المهنية (مثل الإجازة المهنية المتخصصة للعاملين، ومراجعة النظراء للعمل الإحصائي، وتقدير مؤلفي دراسات المنهجية، وتنظيم المحاضرات والمؤتمرات، والدعم المؤسسي للأجهزة المتخصصة).
- تشجيع البحوث والتحليلات (بما في ذلك ما يتناول مبررات اختيار المنهجيات) ونشرها شريطة الخضوع للمراجعة الداخلية وغيرها من العمليات الرامية إلى الحفاظ على سمعة الجهاز المعني من حيث الكفاءة المهنية.

2-1-1 الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار المصادر والأساليب الإحصائية واتخاذ قرارات النشر.

- 1- الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار مصادر البيانات والأساليب الإحصائية.
- الاستناد في اختيار البيانات المصدرية (مثلا من خلال المفاضلة بين المسوح، أو بين المسوح والسجلات الإدارية أو بين جمع البيانات والسجلات الإدارية) إلى أهداف القياس واحتياجات البيانات.
- 2- الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشر.
- الاستناد إلى الاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ قرارات نشر البيانات.
- الاستناد إلى الاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ قرارات بشأن توقيت النشر ووسائل الإعلام والجوانب الأخرى للنشر.

1-1-3 تخويل الكيان الإحصائي المختص حق التعقيب على التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها.

1- اضطلاع الجهاز المنتج للبيانات بالتعقيب على التفسير الخاطئ لإحصاءاته أو سوء استخدامها.

- سعي الجهاز المنتج للبيانات إلى تفادي التفسير الخاطئ للإحصاءات أو سوء استخدامها وذلك بتقديم مواد تفسيرية أو عقد اجتماعات إعلامية (مع وسائل الإعلام مثلاً).
- وجود سياسة رسمية أو تقاليد راسخة للتعامل مع التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها.
- اضطلاع الجهاز المنتج للبيانات بما يلي:
 - مراقبة التغطية الإعلامية لبياناته (خدمة توفير القصاصات الصحفية)،
 - التعقيب العلني وفي الوقت المناسب على التفسير الخاطئ لإحصاءاته أو سوء استخدامها في وسائل الإعلام أو أي منتديات أخرى.

2-1 الشفافية

- شفافية السياسات والممارسات الإحصائية.

1-2-1 السماح باطلاع الجمهور على شروط جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

1- توافر معلومات للجمهور عن شروط إعداد السلاسل الإحصائية ونشرها، بما في ذلك الالتزام بإعداد الإحصاءات ونشرها، وسرية بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ، وغير ذلك من السمات الأساسية.

- اقتباس مواد مأخوذة من القانون الإحصائي، وغيره من الوثائق ذات الصلة بشأن شروط إعداد الإحصاءات الرسمية، ونشر تلك المواد في مطبوعات الجهاز المعني و/أو موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت. وقد تشير تلك الشروط إلى الالتزام بإعداد الإحصاءات ونشرها وسرية بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وغير ذلك من السمات الأساسية (مثل مدونات قواعد السلوك التي يتم بموجبها إعداد الإحصاءات الرسمية ونشرها، وعملية الموافقة على نشر البيانات، وإجراءات تعيين رئيس الجهاز المنتج للبيانات وإقصائه).
- قيام الجهاز المنتج للبيانات بجهود نشطة ومستمرة من خلال الخطب العامة وغيرها من التجمعات للتعريف بالشروط التي يعمل بموجبها.
- تحديد المصدر الذي يمكن الحصول منه على مزيد من المعلومات عن جهاز إنتاج البيانات ومنتجاته في المطبوعات الإحصائية.

1-2-2 التحديد العلني للجهات الحكومية المصرح لها بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها.

1- اطلاع الجمهور على التصريح للجهات الحكومية بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها.

- اطلاع الجمهور على التصريح للجهات الحكومية بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها من حيث من يحق لهم الاطلاع على الإحصاءات والفترة الزمنية التي يمكنهم خلالها الاطلاع عليها قبل النشر.

1-2-3 الإشارة الواضحة لمنتجات الهيئات/الوحدات الإحصائية باعتبارها صادرة عنها.

- 1- التحديد الواضح للمنتجات الإحصائية حتى يكون الجمهور على علم بمسؤولية جهاز إنتاج البيانات.**
- التحديد الواضح للبيانات المنشورة على الجمهور باعتبارها البيانات الصادرة عن جهاز إنتاج البيانات (مثل الاسم والشعار والعلامة المميزة).
 - تحديد الجزء الذي يكون جهاز إنتاج البيانات مسؤولاً عنه في حالة المنشورات المشتركة (مثل التمييز بوضوح بين الإحصاءات وتفسير السياسات).
 - طلب جهاز إنتاج البيانات عزو إحصاءاته إليه عند اقتباسها.

1-2-4 إصدار إشعار مسبق بأي تغييرات رئيسية في المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.

- 1- اطلاع مستخدمي الإحصاءات مسبقاً على أي تغييرات رئيسية في المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.**
- إشعار الجمهور مسبقاً (مثلاً عن طريق مقالات في النشرات، أو الاجتماعات الإعلامية، أو النشرات الصحفية) عند إدخال تغييرات رئيسية على المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.

1-3-3 المعايير الأخلاقية

- استرشاد السياسات والممارسات بالمعايير الأخلاقية.

1-3-1 وجود مبادئ توجيهية لسلوك العاملين ومعرفة جميع العاملين بها معرفة تامة.

- 1- إعداد مجموعة واضحة من المعايير الأخلاقية.**
- وجود مبادئ توجيهية واضحة تحدد السلوك السليم في حالة تعرض الجهاز المنتج للبيانات أو العاملين فيه لأي تضارب محتمل بين المصالح.
 - وجود مبادئ توجيهية واضحة تربط بين الأخلاقيات والعمل الذي يقوم به العاملون (مثلاً فيما يتعلق بتحاشي سوء استخدام الإحصاءات وسوء عرضها (راجع أيضاً البند 1-1-3)).
 - وجود ثقافة قوية محافظة على المعايير الأخلاقية تثبط التدخل السياسي.

2- اطلاع العاملين على المعايير الأخلاقية.

- إقرار الإدارة بدورها كمثال يحتذى به وحرصها على اتباع المعايير.
- اطلاع العاملين الجدد على المعايير عند انضمامهم للهيئة المعنية.

- تذكير العاملين بالمعايير بصفة دورية (مثلا في التدريب الذي يحصلون عليه، وفي التعامل التي تصدر لهم، أو عن طريق مطالبة العاملين بصفة دورية بالتأكد مجددا على الممارسات الأخلاقية، أو التقيد بسياسة منع تضارب المصالح).

2- سلامة المنهجية

اتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا في وضع الأساس المنهجي للإحصاءات.

يتم تقييم بعد السلامة المنهجية على أساس المبادئ التوجيهية الموضحة في نظام الحسابات القومية لعام 1993 أو النظام الأوروبي للحسابات لعام 1995 ودليل مؤشر أسعار المستهلكين. وتستخدم هذه المطبوعة المفاهيم والتعاريف الواردة في نظام الحسابات القومية كمبادئ توجيهية فيما يتعلق بالتغطية والتقييم، بينما تستخدم الطرق والإجراءات الواردة في دليل مؤشر أسعار المستهلكين كمبادئ توجيهية لأغراض إعداد هذا المؤشر.

ويعتبر نظام الحسابات القومية لعام 1993 والنظام الأوروبي للحسابات لعام 1995 بديلين يستعاض عن أي منهما بالآخر حيثما ترد الإشارة في هذه الوثيقة إلى نظام الحسابات القومية لعام 1993.

1-2 المفاهيم والتعاريف

- توافق المفاهيم والتعاريف المستخدمة مع الأطر الإحصائية المتعارف عليها دوليا.

1-1-2 توافق المفاهيم والتعاريف التي يتضمنها الهيكل العام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

1- استناد المفاهيم والتعاريف المستخدمة في مؤشر أسعار المستهلكين إلى المعايير والتوصيات الدولية.

- اتباع المفاهيم والتعاريف المتعلقة بإنفاق الأسر على الاستهلاك الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 1993/النظام الأوروبي للحسابات لعام 1995²، أو المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، عند تحديد الأوزان الترجيحية للمؤشر في حالة مؤشر أسعار المستهلكين³.

- أما المفاهيم والتعاريف التي من قبيل ما ورد في دليل مؤشر أسعار المستهلكين فهي الأساس المتبع فيما يتعلق بتعريف أو تعيين فرادى السلع والخدمات التي يجب إجراء قياس دوري لأسعارها⁴.

2- إعداد تقديرات النفقات عند مستوى ملائم من تفاصيل بيانات السلع والخدمات.

- كفاية مستوى تفاصيل بيانات السلع لإجراء تحليل مفصل لحركة الأسعار:
- على مستوى أهم فئات الجدولة في التصنيف المستخدم (مثل مستوى الرقم الواحد في تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)، أو النظام القطري المعني).

² الإشارة إلى نظام الحسابات القومية لعام 1993 تعني ضمنا نظام الحسابات القومية لعام 1993/النظام الأوروبي للحسابات لعام 1995.

³ مفهوم الترجيح في حالة مؤشر أسعار المستهلكين هو المشتريات الاستهلاكية من السلع والخدمات (السلع والخدمات التي تشتريها الأسر لاستهلاكها الخاص).

⁴ تؤخذ في الاعتبار عند تحديد المواصفة الإحصائية خصائص المنتجات والمعاملات التي ترتب أثرا كبيرا على السعر.

- على مستوى مجموعات وفئات وبنود التصنيف (مثل مستويات الرقمين والثلاثة أرقام والأربعة أرقام في نظام التصنيف المركزي للمنتجات (CPC) أو النظام القطري المعني) كلها أو بعضها.
- كفاية مستوى تفاصيل بيانات الخدمات لإجراء تحليل مفصل لحركة الأسعار:
 - على مستوى أهم فئات الجدولة في التصنيف المستخدم (مثل مستوى الرقم الواحد في تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، أو النظام القطري المعني)
 - على مستوى مجموعات أو فئات أو بنود التصنيف (مثل مستويات الرقمين والثلاثة أرقام والأربعة أرقام والخمسة أرقام في نظام التصنيف المركزي للمنتجات) كلها أو بعضها.
- كفاية مستوى تفاصيل بيانات إنفاق الأسر على تكوين رأس المال السكني (إذا كان من الملائم تغطيته في المؤشر) لإجراء تحليل مفصل لحركة الأسعار:
 - على مستوى أهم فئات الجدولة في التصنيف المستخدم (مثل مستوى الرقم الواحد في تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، أو النظام القطري المعني).
 - على مستوى مجموعات أو فئات أو بنود التصنيف (مثل مستويات الرقمين والثلاثة أرقام والأربعة أرقام والخمسة أرقام في نظام التصنيف المركزي للمنتجات) كلها أو بعضها.
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن المفاهيم والتعاريف المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

2-2 النطاق

- توافق النطاق مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.
- 1-2-2 اتساق النطاق بشكل عام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1- اشتمال نطاق الوحدات المؤسسية والمعاملات في مؤشر أسعار المستهلكين على مجموعة مختارة من المجمعات تدرج ضمن إنفاق الأسر على الاستهلاك النهائي وعلى تكوين رأس المال حسب تعريفه في نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- اشتمال مؤشر أسعار المستهلكين على جميع الأسر المقيمة، وعلى وجه الخصوص ما يلي:
 - الأسر الحضرية والريفية.
 - الأسر على اختلاف أحجامها (بصرف النظر عن عدد الأفراد) ومستويات دخلها.
 - الأسر التي ينطوي نشاطها الرئيسي على نشاط مؤسسات أعمال غير ذات شخصية اعتبارية يمكن أن يفصل بين سجلات نشاط الأعمال وسجلات المشتريات الاستهلاكية.
 - الأسر التي يتمثل نشاطها الرئيسي في الزراعة أو صيد الأسماك.
- اشتمال المعاملات التي يجريها قطاع الأسر والمدرجة في مؤشر أسعار المستهلكين على مكونات مختارة من المجمعات الآتية الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 1993:⁵

⁵ يمكن التمييز بين فئتين عريضتين في مؤشرات أسعار المستهلكين من حيث النطاق كما يلي: مؤشرات أسعار المستهلكين التي تخص "التضخم" ومؤشرات أسعار المستهلكين التي تخص الاستهلاك. وتضم مؤشرات أسعار المستهلكين التي تخص التضخم إنفاق الأسر النقدي فقط بينما مؤشرات أسعار المستهلكين التي تخص الاستهلاك تضم مكونات مختارة من إنفاق الأسر على الاستهلاك. ويشتمل النوعان على الإنفاق الاستهلاكي للأسر، بما في ذلك الإنفاق النقدي على الإيجار. ويتمثل أهم فرق بين النوعين في معالجة بيانات المساكن التي يشغلها مالكوها. فمؤشرات أسعار المستهلكين التي تخص التضخم تشمل عنصر اقتناء المساكن ناقصا التصرف فيها من

- الإنفاق على الاستهلاك النهائي.
- تكوين رأس المال الثابت، وذلك في شكل هياكل سكنية.

2- التحديد الواضح للاختلافات في نطاق التغطية بين مؤشر أسعار المستهلكين والإنفاق النهائي لقطاع الأسر على الاستهلاك وتكوين رأس المال حسب تعريفه في نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- التحديد الواضح لإدراج البنود التالية ضمن مجمل الإنفاق في مؤشر أسعار المستهلكين أو استبعادها منه:⁶
 - مشتريات السلع السوقية بغرض الاستهلاك.
 - إنتاج السلع السوقية للحساب الذاتي بغرض الاستهلاك النهائي الذاتي.⁷
 - مبيعات السلع والخدمات السوقية غير القانونية المبيعة لمشتريين راغبين في شرائها.
 - مشتريات الخدمات السوقية بغرض الاستهلاك.
 - إنتاج خدمات مختارة بغرض الاستهلاك النهائي الذاتي.⁸

2-3 التصنيف/التقسيم القطاعي

- توافق نظم التصنيف والتقسيم القطاعي مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

2-3-1 اتساق نظم التصنيف/التقسيم القطاعي المستخدمة إلى حد كبير مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1-1 توافق التصنيف والتقسيم القطاعي المستخدمين في إعداد مؤشر أسعار المستهلكين عموماً مع النظم المتعارف عليها دولياً.

- اتباع نظام الحسابات القومية لعام 1993 في تصنيف ما يلي:
 - الوحدات المؤسسية.

جانب الأسر، وهو واحد من مكونات تكوين رأس المال الثابت، بينما تستبعد مؤشرات أسعار المستهلكين التي تخص الاستهلاك كل مكونات تكوين رأس المال ولكنها تدرج بدلاً من ذلك بند إيجارات محتسبة لمساكن يشغلها مالكوها. وقد تشمل مؤشرات أسعار المستهلكين التي تخص الاستهلاك أيضاً، إلى جانب الإيجار المحتسب لمن يشغلون مساكن يملكونها، مجموعة مختارة من المكونات الأخرى للاستهلاك غير النقدي باعتبارها داخلة في النطاق، الأمر الذي يعتمد على مدى أهميتها وعلى احتياجات مستخدمي الإحصاءات، وتختلف الممارسات المتعارف عليها بوجه عام في هذا الصدد. (راجع الفقرة الفرعية 2-2-1). فعلى سبيل المثال، تدرج بعض البلدان مكونات معينة من استهلاك الأسر من الإنتاج للحساب الخاص عدا الإيجار المحتسب، كالأغذية المنتجة داخل المنازل. ومن ناحية أخرى، استقرت الممارسة العامة على أن الاستهلاك من التعويض الذي يدفعه رب العمل عينا لا يعتبر داخلاً في النطاق بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلكين حتى إن كان مدرجاً ضمن إنفاق الأسر على الاستهلاك. راجع الفصل الحادي عشر في نظام الحسابات القومية لعام 1993 للاطلاع على مجموعة البنود المدرجة ضمن إنفاق الأسر على الاستهلاك.

⁶ راجع الملاحظات الخاصة بالفقرة الفرعية 2-1-1-1 المتعلقة بتعريف إنفاق الأسر على الاستهلاك. وقد يكون البند واقعا داخل النطاق لأغراض القياس بصرف النظر عن التغطية المتحققة بالفعل.

⁷ تضم على سبيل المثال المنتجات الزراعية لمشروع زراعي تابع لأسرة غير ذي شخصية اعتبارية والموجهة إلى استهلاك مالكيه والعاملين فيه وأسرهم.

⁸ أهم ما تضمه هو قيمة خدمات تأجير العقارات التي تنتجها للاستعمال النهائي الخاص الأسر المالكة الشاغلة للمباني السكنية.

- المعاملات.

- استخدام تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)، أو المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة العمل الدولية أو تصنيف وطني متوافق للنفقات (مشتق أو ذي صلة) من أجل تصنيف أنشطة الاستهلاك.
- استخدام التصنيف المركزي للمنتجات (CPC) أو تصنيف المنتجات حسب النشاط (CPA) أو تصنيف وطني متوافق للمنتجات (مشتق أو ذي صلة على سبيل المثال) من أجل تصنيف المنتجات.
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن نظم التصنيف المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

4-2 أساس القيد

- تقييم الأرصدة والتدفقات وقيدتها طبقا للمعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

1-4-2 استخدام أسعار السوق لتقييم التدفقات والأرصدة.

-1 توافق قواعد التقييم المستخدمة في قيد التدفقات والأرصدة مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- فيما يتعلق بالأوزان الترجيحية في مؤشر أسعار المستهلكين:
- تقييم الإنفاق على الاستهلاك بأسعار المشتري، وهي تشمل الهوامش التجارية وهامش النقل إلى جانب الضرائب السارية ناقصا الإعانات على المنتجات.
- إدراج تكاليف نقل المعدات ونصبها ضمن قيمة اقتناء رأس المال السكني، في حالة إدراج تكوين رأس المال السكني في مؤشر أسعار المستهلكين.
- اشتمال المواصفات الإحصائية الخاصة بالمنتجات على الخصائص التي يستند إليها تحديد الأسعار، والمتعلقة بشروط المعاملات.
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن التقييمات المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

2-4-2 القيد على أساس الاستحقاق.

-1 توافق قواعد التوقيت المستخدمة في قيد التدفقات مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- قيد أسعار السلع والخدمات في الفترة التي يتم شراؤها فيها.
- التحديد الواضح للانحرافات عن أسلوب القيد المذكور أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).
- 3-4-2 اتساق إجراءات القيد الإجمالي/الصافي عموما مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

-1 توافق إجراءات القيد الإجمالي/الصافي مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- على وجه الخصوص، تحديد الأوزان الترجيحية المطبقة على مشتريات سلع قائمة مثل السيارات المستعملة أو غيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة التي تتوفر لها سوق ثانوية بأنها اقتناء سلع من هذا القبيل ناقصا التصرف فيها.
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن الإجراءات المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

3- الدقة والموثوقية

سلامة البيانات المصدرية والأساليب الإحصائية، وتصوير المخرجات الإحصائية للواقع بالقدر الكافي.

1-3 البيانات المصدرية

- كفاية البيانات المصدرية المتاحة كأساس لإعداد الإحصاءات.

1-1-3 الحصول على البيانات المصدرية من برامج شاملة لجمع البيانات تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بكل بلد.

1- ملاءمة برامج جمع البيانات المستخدمة في إعداد إحصاءات أسعار المستهلكين.

- المراجعة المستمرة لمصادر البيانات من أجل ضمان شمول برنامج جمع البيانات.
- كفاية مصادر البيانات المتعلقة ببرنامج جمع البيانات بوجه عام لإعداد إحصاءات أسعار المستهلكين.
- تكملة عملية إعداد البيانات الأساسية بالمعلومات المأخوذة من مصادر أخرى متوافرة.
- 2- جمع إحصاءات عن إنفاق الأسر عن طريق برنامج منظم لمسوح ميزانية الأسر من أجل إعداد الأوزان الترجيحية للإنفاق في مؤشر أسعار المستهلكين.
- إعداد بيانات الإنفاق على الاستهلاك بوتيرة ملائمة لسرعة التغير في مشتريات المستهلكين وسلوكهم (مثل مرة كل خمس سنوات، أو سنويا، أو كل ربع سنة).

• استناد مسوح الأسر إلى سجل حديث أو إلى إطار عينة مساحية جار.

• استخدام أساليب المعاينة العلمية ومعرفة احتمالات اختيار الأسر/الأفراد.

• ضمان فعالية العينة متعددة المراحل والتقسيم إلى طبقات، إلى جانب الدوران المخطط لوحدة العينة بالنسبة للمسوح المتكررة، في حالة استخدام تلك الأساليب.

• المراجعة المنتظمة لإجراءات تصميم العينة والمعاينة (خصوصا فيما يتعلق بالمستويات المقبولة لأخطاء العينة) ورفع درجة جودتها حيثما كان ذلك ضروريا.

• مراعاة الاختلافات الموسمية في أنماط إنفاق الأسر في مسوح الأسر.

- شمول تغطية الوحدات المقيمة، أي تغطية جميع المقيمين أو، في حالة عدم توافر ذلك، استناد عمليات الاستبعاد إلى معايير لا تنتقص من تمثيل نتائج المسح وفائدتها (مثل قصر المسح على السكان المدنيين غير المشمولين بالإيواء في مؤسسات).
- شمول التغطية الجغرافية، أي تغطية البلد المعني كاملاً أو، في حالة عدم توافر ذلك، تحديد عمليات الاستبعاد تحديداً ووضوحاً وعدم انتقاصها من تمثيل نتائج المسح وفائدتها.
- وضع استبيانات المسوح وفق مبادئ تصميم سليمة (مثل إخضاع الاستبيانات للاختبار الميداني/ التجريبي، وإجراء دراسات الملاحظة (observation studies) أثناء تصميم استبيانات المسوح)، ومراجعة تلك الاستبيانات بانتظام لمراعاة الظروف المتغيرة، وإجراء اختبار قبلي للتغيرات المقترح إدخالها ضماناً للفعالية.

3- إجراء مسح منتظم للأسعار من أجل جمع بيانات أسعار المستهلكين.

- شمول التغطية، أي تغطية جميع مشتريات المستهلكين، بما في ذلك المشتريات التي تتم في الأسواق الموازية.
- تمثيل إجراءات تصميم العينة والتقدير لمجتمع المسح، واستخدام أساليب المعاينة العشوائية العلمية أو عينة حد الفصل (cutoff sample) في اختيار المساحات الجغرافية والبند والمنافذ وأصناف المنتجات.
- توافر تفاصيل كافية حسب المنتج في بيانات الأسعار التي يتم جمعها واستخدام مواصفات مفصلة للمنتجات تكفي لضمان تسعير نفس الصنف في كل فترة.

4- دعم إطار المسح لعمليات جمع بيانات تكملية.

- إجراء مسوح مخصصة عند الضرورة للسماح بجمع المعلومات بشكل غير منتظم لدعم عملية جمع البيانات الرئيسية (مثل تحديد منتجات جديدة وتوفير بيانات مصدرية تتعلق بالأوزان الترجيحية والأسعار).

5- علانية برامج جمع البيانات بالقدر الكافي وسماحها بالتنوع لاستيعاب التطورات الجديدة في مصادر البيانات.

- متابعة الصحافة والدراسات البحثية للحصول على معلومات عن الأسعار لتضمينها في الإحصاءات/ السجلات.
- عقد اجتماعات دورية مع مجموعات المستهلكين ومجتمع الأعمال من أجل تحديد التطورات الجديدة التي يتعين أخذها في الحسبان في نظام إعداد مؤشر أسعار المستهلكين.
- متابعة المعايير الدولية لرصد التغيرات التي يتعين أخذها في الحسبان في نظام إعداد مؤشر أسعار المستهلكين.

2-1-3 اقتراب البيانات المصدرية بدرجة معقولة من التعاريف والنطاق والتصنيف والتقييم ووقت القيد المطلوب.

1- اقتراب البيانات المصدرية من التعاريف والنطاق والتصنيفات والتقييم ووقت القيد اللازمين في مؤشر أسعار المستهلكين.

- ملاءمة وتيرة مسح جمع بيانات الأسعار لدعم وتيرة نشر المؤشر.
- اتساق البيانات المصدرية مع التعاريف والنطاق والتصنيفات في تقديرات مؤشر أسعار المستهلكين.
- اتساق البيانات المصدرية مع وقت قيد تقديرات مؤشر أسعار المستهلكين وتقييمها.

3-1-3 حداثة البيانات المصدرية

1- الحصول في الوقت المناسب على بيانات مصدرية وبيانات مفصلة من النظم الإحصائية الأخرى.

- ملاءمة دورية مسح جمع بيانات الأسعار وحدائمه لمتطلبات نشر إحصاءات أسعار المستهلكين.
- إحاطة المجيبين علماً بالمواعيد المحددة للإبلاغ.
- وجود إجراءات متابعة لدى جهات إعداد البيانات لضمان تلقي البيانات المصدرية في الوقت المناسب.

2-3 تقييم البيانات المصدرية

- تقييم البيانات المصدرية بصفة منتظمة.

1-2-3 التقييم المنتظم للبيانات المصدرية – بما فيها بيانات التعداد السكاني والمسح بالعينة والسجلات الإدارية – وذلك مثلاً من حيث التغطية وأخطاء العينة وأخطاء الاستجابة والأخطاء خارج المعاينة؛ ومتابعة نتائج التقييم وإتاحتها للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية.

1- التقييم المنتظم لدقة البيانات المأخوذة من المسوح.

- متابعة المعلومات المتعلقة بأخطاء المعاينة على أساس منتظم في كل مسح من المسوح التي يتم إجراؤها،⁹ وتوافر المعلومات المتعلقة بالأخطاء خارج المعاينة: أخطاء عمليات المسح، وجوانب التحيز الإحصائي، وازدواج عناصر في قائمة وحدات المعاينة (overcoverage) أو إسقاط عناصر منها (undercoverage)، وعدم دقة التصنيف، وأخطاء معالجة البيانات، وعدم الإجابة.
- تحديد القيم المتطرفة وغيرها من الفروق غير المعتادة في الإجابات الدورية الواردة من فرادى وحدات المسح من خلال الإجراءات المطبقة، وتأكيد القيم المتطرفة مع المجيبين وتحديث السجلات لإثبات التأكد من تلك القيم.
- تدقيق المسوح/التعدادات للتحقق من دقة فرادى بيانات المسح (مثل الرقابة على جمع البيانات من الميدان، وإجراء عمليات التحري العشوائي بعد العد، وإجراء مراجعات مستقلة).

⁹ المقصود بذلك هو الخطأ المعياري أو معامل الاختلاف.

- تقييم آثار التغييرات في الاستبيانات على تقديرات المسح.
- تقييم الجزء من إنفاق الأسر على الاستهلاك النهائي في الاقتصاد والذي لا يغطيه الإعداد المنتظم لمؤشر أسعار المستهلكين، ووجوب اقتصاره على أقل من 10%.
- تقييم الجزء من تكوين رأس المال السكني من جانب من يشغلون مساكن يملكونها من قطاع الأسر والذي لا يغطيه الإعداد المنتظم لمؤشر أسعار المستهلكين، ووجوب اقتصاره على أقل من 10%، حسبما يكون مهما لنطاق مؤشر أسعار المستهلكين المنشور.

2- التقييم المنتظم لدقة المصادر الإدارية للبيانات وغيرها من المصادر الثانوية.

- التقييم المنتظم لدقة البيانات الإدارية المتلقاة من الأجهزة الحكومية والروابط التجارية والسلطات التنظيمية، إلخ.

3-3 الأساليب الإحصائية

- توافق الأساليب الإحصائية المستخدمة مع الإجراءات الإحصائية السليمة.

3-3-1 استخدام أساليب إحصائية سليمة للتعامل مع مصادر البيانات عند إعداد البيانات.

1- سلامة إجراءات إعداد البيانات.

- وجود إجراءات لإعداد البيانات تقلص عبء معالجة أخطاء مثل أخطاء الترميز والمراجعة والجدولة.
- قصر تعديلات سجلات الوحدات على الحالات التي تتوافر فيها مبررات واضحة لذلك (مثل حالات عدم الاستعاضة عن القيم غير المعتادة أو تعديلها ما لم يكن لذلك ضرورة واضحة) ويمكن تحديدها في مجموعات البيانات.
- الاستناد إلى إجراءات سليمة في احتساب البيانات وتعديلها لمراعاة عدم الاستجابة.
- استخدام المعلومات الثانوية ومعلومات القواعد المعيارية بصورة ملائمة في إعداد تقديرات المجتمع الإحصائي.

2- استخدام طرق إحصائية ملائمة في معالجة مشكلة بيانات الأسعار الناقصة وإدراج منتجات جديدة تدخل ضمن نطاق مؤشر أسعار المستهلكين.

- معالجة مشكلة بيانات أسعار المنتجات الناقصة بياناتها نقصا مؤقتا معالجة ملائمة (مثلا، عن طريق ترحيل آخر سعر مبلغ به، واحتساب الأسعار استنادا إلى التغيير في أسعار منتجات مشابهة، وإغفال المنتج المعني من العينة، واستخدام أساليب العينات المتطابقة).
- احتساب الأسعار في حالة المنتجات الموسمية.
- الاستعاضة في العينة عن بيانات المنتجات التي تصبح غير متوافرة بصورة دائمة.

- إجراء تعديلات لمراعاة فروق الجودة إحصائياً.
- إدراج المنتجات الجديدة في العينة عند اقتنائها نصيباً من السوق.
- 2-3-3 استخدام أساليب إحصائية سليمة في سياق الإجراءات الإحصائية الأخرى (كتعديل البيانات وتحويلها، والتحليل الإحصائي).
- 1- استخدام أساليب ملائمة في معالجة القضايا الخاصة بالقياس لأغراض الأوزان الترجيحية في مؤشر أسعار المستهلكين.
- تحديد الأوزان الترجيحية عن طريق استخدام بيانات إنفاق الأسر على الاستهلاك، على النحو الوارد تعريفه في نظام الحسابات القومية لعام 1993.
- شمول الأوزان الترجيحية للإنفاق، في حالة وجود أسواق موازية، للمشتريات من جميع الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات المتأثرة بوجود الأسواق الموازية.
- تقييم الاستهلاك في حالة المساكن التي يشغلها مالكوها باعتباره القيمة الإيجارية المقدرة التي يدفعها الساكنون في سكن مماثل، وتقييم تكوين رأس المال باعتباره اقتناء المالكين لوحدات الإسكان التي يشغلونها ناقصاً التصرف فيها زائداً تكلفة التحسينات الكبيرة على تلك المساكن.
- اعتبار القيمة المقيدة للسلع والخدمات تمثل التكلفة الاقتصادية التي يتحملها المستهلك وقت شراء السلعة أو الخدمة المعنية بصرف النظر عن طريقة الدفع (نقداً أو بائتمان).
- تقييم السلع والخدمات المنتجة بغرض الاستهلاك النهائي الذاتي، في حالة إدراجها، بأسعار السوق السائدة وقت إنتاجها.
- 2- استخدام الأساليب الإحصائية التي تمثل ممارسات سليمة متعارفاً عليها عموماً في إعداد تقديرات مؤشر أسعار المستهلكين.
- استخدام صيغة غير متحيزة في حساب مؤشرات المستوى الأولي (مستوى البنود) (يفضل استخدام نسبة متوسط الأسعار أو الوسط الهندسي، أما متوسط الأسعار النسبية فينبغي توخي الحذر عند استخدامه).
- استخدام إما تغير قصير الأجل في الأسعار عن الفترة السابقة وإما تغير طويل الأجل في الأسعار عن الفترة المرجعية للأسعار).
- استخدام صيغة متعارفاً عليها دولياً في طريقة تجميع المؤشرات الأولية للوصول إلى مستويات أعلى (مثل مؤشر لاسبيرر أو باش أو الوسط الهندسي أو فيشر).
- تطابق الفترة المرجعية للأوزان الترجيحية الجارية والفترة المرجعية للأسعار في حالة المؤشر، فإن لم يتحقق ذلك يتم تعديل الأوزان الترجيحية لمراعاة تغير الأسعار للتوافق مع الفترة المرجعية للأسعار عند استحداث تلك الأوزان الترجيحية (مؤشر لو (Lowe Index))، وفي غير ذلك من الحالات يتم الإبقاء على أنصبة الإنفاق ثابتة من الفترة المرجعية للأوزان الترجيحية (مؤشر يانغ (Young Index)).

- أن يكون قد تم تعديل الفترة المرجعية للأوزان الترجيحية خلال السنوات السبع الماضية.
- ربط المؤشر الجديد بالمؤشر القديم باستخدام أسلوب إحصائي متعارف عليه دولياً عند استحداث أوزان ترجيحية.

4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها - التقييم المنتظم للنتائج الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها.

1-4-3 التثبت من صحة النتائج الوسيطة بمضاهاتها بمعلومات أخرى حيثما أمكن ذلك.

- 1- إقرار البيانات المعدة من مصادر البيانات الرئيسية بمضاهاتها بمصادر البيانات المستقلة الأخرى.
- مقارنة مؤشر أسعار المستهلكين بالتقديرات القابلة للمقارنة المأخوذة من مؤشرات أسعار رئيسية أخرى مثل مؤشر أسعار المنتجين ومؤشرات أسعار الصادرات ومؤشرات أسعار الواردات.
- توافر تقديرات معقولة ومقبولة على نطاق واسع للجزء من الاقتصاد الذي لا يغطيه الإعداد المنتظم لمؤشر أسعار المستهلكين (مثل المخفضات الضمنية في الحسابات القومية):
 - باستخدام مسوح مصغرة للأنشطة التي يشتهب في اشتغالها على إنتاج لا يغطيه الإعداد المنتظم لمؤشر أسعار المستهلكين
 - باستخدام بيانات واردة في مسوح الأسر والتجارة
 - باستخدام تقديرات عالمية تستند إلى قواعد معيارية سابقة أو أحكام تقديرية سابقة.¹⁰

2-4-3 تقييم الاختلافات الإحصائية في البيانات الوسيطة وتفصيها.

- 1- تفصي الحركات غير العادية في المؤشر والناشئة عن مشكلات محتملة في بيانات الأسعار.
- تفصي الحركات غير العادية في المؤشر والناشئة عن حركات كبيرة في قطاعات بعينها أو من جهات بعينها مبلغة بالبيانات.

3-4-3 تفصي الاختلافات الإحصائية والمؤشرات أو المشكلات المحتملة الأخرى في المخرجات الإحصائية.

- 1- تفصي الاختلافات الإحصائية، إن وجدت، بين مؤشر أسعار المستهلكين حسب المناطق الجغرافية ومؤشر أسعار المستهلكين حسب المنتج واتخاذ إجراءات لإزالتها أو شرحها.
- تقييم الاختلافات الإحصائية الناشئة من عدم اتساق احتساب البيانات الناقصة وغيرها من المصادر الممكنة لعدم اتساق التجميع.
- إجراء التعديلات الملائمة من أجل إزالة الاختلافات الإحصائية.

5-3 دراسة التعديلات

- تتبع مسار عمليات التعديل باعتبارها مقياساً للموثوقية، وتمحيصها لاستخلاص ما قد تتطوي عليه من معلومات.

¹⁰ مثلاً، بتطبيق نسبة ثابتة على إجمالي الناتج المحلي المشاهد إحصائياً.

1-5-3 دراسة التعديلات وتحليلها على أساس منتظم واستخدامها داخليا للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية (راجع أيضا البند 3-3-4).

1- إجراء دراسة التعديلات على أساس منتظم.

• تحليل التعديلات الدورية في الأوزان الترجيحية من أجل تحديد آثار تحيز الإحلال على مؤشر أسعار المستهلكين.

• إجراء دراسات الاتجاهات طويلة الأجل في نمط التعديل دوريا لتحديد التحيز المنتظم في التعديلات.

• تقصي الدراسات لمصادر الخطأ في البيانات وشرح طرق تعديل البيانات.

2- اتخاذ إجراءات لتضمين نتائج دراسة التعديلات في عملية إعداد البيانات.

• استخدام نتائج دراسة التعديلات لتحديد أفضل دورة تعديل تكون مدفوعة بوجه عام بمدى توافر مصادر البيانات الرئيسية.

• استخدام نتائج دراسة التعديلات لتحسين برامج جمع البيانات الأولية وبرامج جمع البيانات للفترات اللاحقة.

• حفظ الوثائق الملائمة عن التعديلات بصورة جيدة واشتمالها على وصف لأسباب التعديلات والطرق المستخدمة لتضمين مصادر البيانات الجديدة وطريقة تعديل البيانات.

4- المنفعة

اتساق الإحصاءات التي تصدر بدرجة كافية من الدورية والحدثة، واتباع سياسة واضحة في إجراء التعديلات عليها.

1-4 الدورية والحدثة

- اتباع معايير النشر المتعارف عليها دوليا فيما يتعلق بالدورية والحدثة

1-1-4 اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالدورية.

1- اتباع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (المعيار الخاص لنشر البيانات أو النظام العام لنشر البيانات) فيما يتعلق بمعدل دورية الإحصاءات.

• إعداد مؤشر أسعار المستهلكين شهريا (المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات).

2-1-4 اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالحدثة.

1- اتباع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (المعيار الخاص لنشر البيانات أو النظام العام لنشر البيانات) فيما يتعلق بحدثة السلاسل الإحصائية.

- نشر التقديرات الشهرية في غضون شهر واحد من نهاية الشهر المرجعي (المعيار الخاص لنشر البيانات).
- نشر التقديرات الشهرية في غضون شهرين من نهاية الشهر المرجعي (النظام العام لنشر البيانات).

2-4 الاتساق

- اتساق الإحصاءات داخل مجموعة البيانات المعنية وعبر الفترات الزمنية واتساقها مع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى.

1-2-4 اتساق الإحصاءات داخل مجموعة البيانات المعنية.

1- اتساق السلاسل الإحصائية اتساقا داخليا.

- اتساق التقديرات الموضوعية باستخدام جميع أنماط التصنيف بمعنى عدم وجود تباين بين مجمل جميع البنود ونمط التجميع.¹¹

2-2-4 اتساق الإحصاءات أو إمكانية مطابقتها عبر فترة زمنية معقولة.

1- اتساق السلاسل الإحصائية عبر الفترات الزمنية.

- توافر بيانات سلاسل زمنية متسقة تغطي فترة زمنية ملائمة (خمس سنوات على الأقل).
- إعادة تركيب السلاسل التاريخية عن أطول فترة ماضية معقولة عند إدخال تغييرات على البيانات المصدرية والمنهجية والأساليب الإحصائية.
- إدراج ملاحظات منهجية مفصلة تحدد وتشرح أهم الانقطاعات في السلاسل الزمنية وأسباب تلك الانقطاعات، وكذلك التعديلات التي تتم للحفاظ على الاتساق عبر الفترات الزمنية.
- شرح التغييرات غير العادية في الاتجاهات الاقتصادية في النص التحليلي المدرج في المطبوعة المعنية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.

3-2-4 اتساق البيانات أو إمكانية مطابقتها مع البيانات المستمدة من مصادر بيانات و/أو أطر إحصائية أخرى.

1- اتساق الإحصاءات أو إمكانية مطابقتها مع الأطر الإحصائية الأخرى.

- اتساق إحصاءات أسعار المستهلكين بشكل عام مع إحصاءات الأسعار الأخرى والحسابات القومية والأطر الإحصائية الأخرى، حسب مقتضى الحال.

3-4 سياسة وممارسات التعديل

- اتباع إجراءات منتظمة ومعلنة لتعديل البيانات.

¹¹ نمطا التصنيف في حالة مؤشر أسعار المستهلكين هما التصنيف الجغرافي والتصنيف حسب البند/فئة الإنفاق.

1-3-4 اتباع جدول زمني منتظم وشفاف في عمليات التعديل.

1- اتباع نمط واضح يتم إبلاغ مستخدمي الإحصاءات به في ممارسات التعديل (مثل تعديل بيانات التقديرات الأولية، والتعديل لمراعاة تحديث الأوزان الترجيحية، والتعديل لمراعاة التغييرات في المنهجية).

- وجود دورة تعديل محددة سلفا ومستقرة بدرجة معقولة من سنة إلى أخرى.
- إعلان دورة التعديل للجمهور.
- شرح الأسباب التي تستند إليها الدورة (مثل مدى توفير البيانات المصدرية، وتوقيت التعديلات مع مجموعات البيانات ذات الصلة، وتوقيت إعداد وثائق السياسات الاقتصادية المهمة).
- إدراج وثائق ملائمة عن التعديلات في مطبوعة السلاسل الإحصائية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.
- إعلان التعديلات التي تتم خارج نطاق الدورة العادية للجمهور عندما تقتضي الضرورة إجرائها (مثلا، بسبب اكتشاف بيانات مصدرية جديدة أو اكتشاف أخطاء).

2-3-4 التحديد الواضح للبيانات الأولية و/أو المعدلة.

1- إعلام مستخدمي الإحصاءات بالطبيعة الأولية للبيانات المعنية.

- إعلام مستخدمي الإحصاءات، متى كانت البيانات المعنية أولية، عند نشر تلك البيانات.

2- إعلام مستخدمي الإحصاءات بالطبيعة المعدلة للبيانات المعنية.

- إعلام مستخدمي الإحصاءات، متى تم تعديل البيانات المعنية، عند نشر تلك البيانات.

3-3-4 علانية الدراسات والتحليلات المتعلقة بعمليات التعديل (راجع أيضا البند 3-5-1).

1- إعلام مستخدمي الإحصاءات بنتائج عمليات تعديل الإحصاءات ودراسات التعديل.

- قياس التعديلات وتقييمها وشرحها في المطبوعة الإحصائية المعنية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.

- نشر تحليل الفروق بين البيانات المعدلة والبيانات الأولية في حالة المجملات الرئيسية للسماح بإجراء تقييم لموثوقية البيانات الأولية.

5- سهولة الاطلاع

توافر البيانات والبيانات الوصفية بسهولة وتقديم مساعدات كافية لمستخدميها.

1-5 سهولة الاطلاع على البيانات

- عرض الإحصاءات بطريقة واضحة ومفهومة، وملائمة أشكال النشر، وإتاحة الإحصاءات على أساس محايد.

1-1-5 عرض الإحصاءات بطريقة تعين على التفسير السليم والمقارنات المجدية (حسن التنسيق والوضوح في النص والجدول والرسوم البيانية).

1- تناسب عرض البيانات الإحصائية مع احتياجات مستخدميها.

- نشر البيانات بطريقة واضحة ونشر رسوم بيانية وجدول مع البيانات لتيسير التحليل.
- نشر مجموعات بيانات ذات مستويات تفصيل مختلفة (التجزئة).
- إدراج تحليل لتطورات الفترة الجارية عند نشر البيانات.
- نشر التقديرات عند مستوى مفصل مصحوبة بسلاسل زمنية.
- نشر السلاسل الإحصائية ذات الصلة وفق شكل معدل موسمياً.

2-1-5 ملائمة وسائط النشر وشكله.

1- نشر الإحصاءات في أشكال تناسب احتياجات مستخدميها.

- نشر الإحصاءات بطرق تيسر إعادة النشر في وسائل الإعلام (مثلاً، في شكل نشرة إعلامية).
- نشر إحصاءات أشمل و/أو أكثر تفصيلاً أيضاً في شكل مطبوع و/أو إلكتروني.
- إمكان الاطلاع على الإحصاءات الجارية والسلاسل الزمنية الأطول (ربما مقابل رسم) عن طريق قاعدة بيانات إلكترونية يديرها جهاز إنتاج البيانات المعني أو تدار نيابة عنه.

3-1-5 نشر الإحصاءات بناء على جدول زمني معن سلفاً.

1- نشر الإحصاءات بناء على الجدول الزمني المعن سلفاً.

- وجود جدول زمني يعلن مقدماً تواريخ نشر الإحصاءات.
- نشر الإحصاءات في الموعد المحدد بدقة، أي وفقاً للجدول الزمني المعن سلفاً.

4-1-5 إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد.

1- إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد.

- إعلام الجمهور بالإحصاءات الجارية نشرها وبإجراءات الاطلاع عليها (مثلاً، عن طريق شبكة الإنترنت أو المطبوعات).
- إتاحة الإحصاءات بصورة متزامنة لجميع مستخدميها الراغبين في الاطلاع عليها.

- فرض حظر لمنع الإفصاح المبكر للجمهور عند إعطاء شرح مسبق للصحافة.

5-1-5 إتاحة الإحصاءات غير المنشورة بانتظام عند الطلب.

1- إتاحة الإحصاءات غير المنشورة بانتظام لمستخدميها عند الطلب.

- إتاحة الإحصاءات لأغراض الاستخدام العامة عند الطلب، وذلك إضافة إلى الإحصاءات المنشورة بانتظام.
- إمكان توفير جدول مصممة حسب رغبات المستخدم (ربما مقابل رسم) لأغراض معينة.
- إعلان توافر الإحصاءات الإضافية وإجراءات الحصول عليها.

2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية

- إتاحة البيانات الوصفية الحديثة وذات الصلة.

- #### 1-2-5 إتاحة الوثائق المتعلقة بالمفاهيم والنطاق والتصنيفات وأساس القيد ومصادر البيانات والأساليب الإحصائية، وشرح الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1- إعطاء معلومات كافية من خلال البيانات الوصفية عن معنى البيانات وعن المنهجية المستخدمة في جمعها ومعالجتها.

- نشر وثيقة شاملة عن المصادر والأساليب وتحديث تلك الوثيقة بانتظام، شاملة ما يلي:
 - معلومات عن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات ومصادر البيانات وطرق إعداد الإحصاءات، والأساليب الإحصائية، وغيرها من الجوانب والإجراءات المنهجية المهمة.
 - الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.
 - معلومات عن مصادر المسوح، مثل خصائص المسح (معدلات الرد، ومراقبة المسح، ودراسات الأخطاء خارج المعاينة) وغيرها من سمات المسوح (الطريقة، وإطار العينة، وتصميم العينة، واختيار العينة، وأساليب التقدير والاحتساب، إلخ.) وعن طبيعة مصادر البيانات الإدارية، وأهم الروابط مع نظم البيانات الرئيسية ذات الصلة.
- مراجعة البيانات الوصفية وفق المعيار الخاص لنشر البيانات/النظام العام لنشر البيانات والمنهجيات الموجزة وفق المعيار الخاص لنشر البيانات، وغيرها من الأوصاف ذات الصلة، وتحديثها بانتظام.
- إتاحة البيانات الوصفية للاطلاع بسهولة (مثلاً، من خلال مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، أو من خلال مطبوعات إحصائية) وإدراج إشارات تبادلية في نشرات البيانات بشأن توفيرها، والإعلام الواسع عنها بغير ذلك من السبل (مثلاً، في فهارس المطبوعات).

2-2-5 تطويع مستويات التفصيل لاحتياجات الجمهور المستهدف.

1- إتاحة مختلف مستويات تفصيل البيانات الوصفية للاطلاع عليها لتلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات.

- توافر معلومات عامة عن استخدام الإحصاءات (مثلاً، في كتيب) تتعلق بمؤشر أسعار المستهلكين وغيره من إحصاءات الأسعار (مثل كيفية تحديد موضع البيانات) وإعلان تلك المعلومات.
- توافر معلومات أكثر تخصصاً عن استخدام الإحصاءات (مثلاً، في وثائق مرجعية، أو في ورقات عمل) وإعلان تلك المعلومات.

3-5 تقديم المساعدة للمستخدمين

- إتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة.

1-3-5 الإعلان عن مسؤول الاتصال المختص بكل مجال.

1- تقديم المساعدة الملائمة لمستخدمي الإحصاءات.

- توافر الخدمة والمساندة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة لمستخدمي الإحصاءات.
- التعريف في جميع النشرات الإحصائية بمسؤولي الاتصال المختصين بالرد على الاستفسارات الواردة بالبريد أو الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني.
- توافر مادة لتعزيز الوعي باستخدام الإحصاءات (مثلاً، للمدارس ومنشآت البحوث).
- الإعلان الكافي عن قنوات الاطلاع التي يمكن أن يحصل العملاء على المعلومات الإحصائية من خلالها.
- متابعة المساعدة المقدمة لمستخدمي الإحصاءات ومراجعتها بصورة دورية (مثل وقت الرد على الطلبات الواردة بالبريد الإلكتروني).

2-3-5 توفير فهارس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى على نطاق واسع، بما في ذلك توفير معلومات عن أي تغييرات.

1- توفير فهارس المطبوعات والخدمات الأخرى لمستخدمي الإحصاءات.

- توفير فهارس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى لمستخدمي الإحصاءات، وتحديث ذلك كله بانتظام (مثلاً، كل عام إذا لزم الأمر).
- الإفصاح بوضوح عن أسعار المنتجات والخدمات الإحصائية وتقديم المساعدة في إصدار طلبات الشراء.